مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

2026/3/24

نقل معتقلي داعش
مكسب أم عبء استراتيجي؟

علياء حميد خيون

● مقال رأي

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

نقل معتقلي داعش: مكسب أم عبء استراتيجي؟

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الأبحاث / الدراسات السياسية / الدراسات الأمنية

الاصدار / مقال رأي

الموضوع / مكافحة التطرف والارهاب

علياء حميد خيون/ طالبة دكتوراه _كلية العلوم السياسية، قسم الاستراتيجية، جامعة النهرين

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

توطئة

لم يكن ملف معتقلي تنظيم داعش في شرق سوريا مجرد إشكالية أمنية عابرة، بل كان قنبلة موقوتة تتراكم بصمت خلف أسوار مخيمات الاحتجاز التي تديرها قوات سوريا الديمقراطية تحت مظلة التحالف الدولي. فمنذ معركة الباغوز الأخيرة عام 2019، احتضنت هذه المنشآت آلاف المقاتلين، الذين يشكلون في مجموعهم أكبر تركّز لعناصر التنظيم في منطقة واحدة على مستوى العالم، في بيئة أمنية هشة تزداد اضطراباً مع كل تحول سياسي في الجغرافيا السورية.

وحين جاءت التحولات الكبرى في المشهد السوري بعد عام 2024 وسقوط نظام الأسد، وجد العقل الأمني العراقي نفسه أمام معادلة لا تحتمل التأجيل: إما الانتظار حتى تنفجر هذه القنبلة من تلقاء نفسها، أو الإمساك بها والتحكم بزمامها. وكان القرار الذي أذهل كثيرين وأربك بعضهم هو نقل أكثر من خمسة آلاف معتقل من الأراضي السورية إلى داخل العراق والاحتفاظ بهم في سجون محكمة.

وسوف ننطلق من ثلاث زوايا متكاملة: الأسباب الجوهرية التي دفعت إلى هذا القرار، والإيجابيات الاستراتيجية التي يتيحها، والسلبيات والمخاطر التي قد تُقوّض نجاحه إن أُسيئت إدارته.

أولاً: لماذا العراق؟ أسباب القرار ومنطقه

1. انهيار البيئة الأمنية السورية: أفرزت مرحلة ما بعد 2024 واقعاً حدودياً جديداً وصعباً بين العراق وسوريا فقد باتت المناطق الحدودية مسرحاً لتفاعل قوى متعددة ومتضاربة المصالح من قوات قسد المرتبطة بحزب العمال الكردستاني، إلى فصائل الجيش السوري الجديد، فضلاً عن خلايا التنظيم النشطة في محيط تدمر وسواها من الصحاري الواسعة هذا التشابك جعل البيئة الأمنية السورية الشاملة هشّةً ومضطربة، وجعل مخيمات الاحتجاز في شمال شرق سوريا تقع في عين العاصفة لا في هامشها.[1]
2. تصاعد قدرة التنظيم وخطر الانفلات: كشف رئيس جهاز المخابرات العراقي عن معطى بالغ الخطورة، وهو تضاعف عدد مقاتلي التنظيم النشطين من 2000 إلى قرابة 10 آلاف مقاتل، مستفيداً من الاضطراب الأمني في الجانب السوري والخلافات السياسية بين دمشق وقسد هذا يعني أن الحاضنة الخارجية للمعتقلين باتت تتعزز لا تتقلص، مما يرفع من احتمالية أي عملية تحرير أو فرار منظّم في أي لحظة.

---

1 . ينظر: علي بشار اغوان، ادارة المخاطر في العقل الاستراتيجي حيال المشهد السوري بعد عام 2024، تقدير موقف مؤسسة انكي للدراسات والبحوث، 2026.

3. الحسابات الأمريكية والعجز اللوجستي **للسلطات العراقية**: على الصعيد الأمريكي، يجد ترامب نفسه منشغلاً بملف أكبر وأكثر إلحاحاً في نظره وهو ملف المواجهة مع إيران، مما يجعله غير متفرغ لإدارة ملف بالغ التعقيد بحجم معتقلي داعش. وفي الوقت ذاته، لا تتوفر لدى السلطات العراقية الإمكانيات الأمنية واللوجستية والسياسية اللازمة لاستيعاب هذا العدد الهائل من المعتقلين وإدارته بصورة مستدامة. هذان العاملان معاً جعلا العراق الخيار الوحيد.
4. العراق الأكثر تضرراً والأكثر عناية بالقضية: جزء كبير من هؤلاء المعتقلين مدفوعون برغبات الانتقام بعد الهزيمة القاسية التي مني بها التنظيم على الأرض العراقية، فضلاً عن الاعتقاد العقدي الراسخ بأن مركز تنظيم داعش هو العراق أولاً ثم الشام. بمعنى أن بوصلة هؤلاء ستتجه نحو العراق حتماً، سواء بقوا في سوريا أم نُقلوا إليه. وبالتالي، كان الأجدى أن يكون العراق هو من يتحكم بهم لا أن يُفاجأ بهم.
5. منطق الموازنة الاستراتيجية: قاس العقل الأمني العراقي حجم التكاليف الاستراتيجية المترتبة على رفض النقل وإبقاء هؤلاء المعتقلين في البيئة السورية المضطربة، وما يترتب على ذلك من تداعيات شاملة قد تحتاج لسنوات من العمليات الأمنية، وبمئات الملايين من الدولارات، بالإضافة إلى خسائر بشرية وانهيار جزء من الجغرافيا الحدودية. وبناءً على هذا التقدير، مالَت كفة الميزان نحو النقل وإدارة هذا الملف العالق وفقاً لمعايير التحوط الاستراتيجي والأمني.

ثانياً: الايجابيات للقرار _ المكسب الاستراتيجي

1. ضربة استخباراتية غير مسبوقة: لسنوات طويلة كانت الأجهزة الأمنية والاستخباراتية تطارد هؤلاء في الصحاري والجبال والوديان، وتنفذ عمليات بالغة الدقة والتعقيد للقبض على مطلوب واحد أو اثنين، كما في عمليات الإنزال التي نفذتها خلية الصقور الاستخباراتية بالتعاون مع التحالف الدولي اليوم، الحديث عن وضع خمسة آلاف معتقل دفعةً واحدةً تحت السيطرة الكاملة للدولة العراقية، وهو ما يمثل تحولاً نوعياً في مسار الحرب على الإرهاب لم يكن بالحسبان [2]
2. إغلاق الملف الحدودي الأكثر إنهاكاً: هذا الرقم كفيل بتخفيف الضغط الهائل على الحدود الغربية الممتدة على 618 كيلومتراً، حيث الاستنفار الدائم والبرد القارص وسهر الجنود ليلاً ونهاراً لمنع تسلل إرهابي واحد. وتحرير هذه الطاقات الأمنية الهائلة يتيح تحويلها نحو ملفات أمنية أخرى أكثر إلحاحاً.
3. كنز استخباراتي قابل للاستثمار كفرصة: يتيح احتجاز هذا العدد فرصةً ذهبيةً للحصول على معلومات واعترافات قيّمة تعزز العمل الاستخباري العراقي وتكشف شبكات وخلايا وحواضن لا تزال نشطة، فضلاً عن رصد شبكات الارتباط السابقة والحالية وتتبع احتمالات التواصل غير

2 . انظر في، علي بشار اغوان، مصدر سبق ذكرة، ص 3.

المباشر مع خلايا محتملة. [3]

4. تفكيك ملف عالق بعقل مستقبلي: تحوّل التهديد الكامن إلى ملف قابل للإدارة والمعالجة القانونية، أي تحويله إلى فرصة، بما في ذلك مخاطبة دول المعتقلين الأجانب لتسليم مواطنيها، وهو ما يُمثّل انتقالاً نوعياً من منطق المواجهة العسكرية المفتوحة إلى منطق الحسم القانوني المنظّم، [4] وعليه، تبرز أهمية التعاون الأمني مع دول آسيا الوسطى الإسلامية (كاوزبكستان، وطاجيكستان، وكازاخستان، وتركمانستان) التي قدّمت للتنظيم عدداً كبيراً نسبياً من المقاتلين ولا يزال بعضهم متواجداً في الجيش السوري الجديد. لذلك، فإن بناء تعاون أمني مع هذه الدول، بما يشمل تبادل المعلومات، لا يعد خياراً دبلوماسياً فحسب، بل ضرورة أمنية.

5. التحوّل من الاستجابة إلى الاستباق: بدلاً من انتظار تطور الظروف في العمق السوري والتعامل مع تداعياتها لاحقاً، اختار العقل الأمني العراقي أسلوب تحويل هذا القرار إلى فرصة استراتيجية، إذ يمثل التحول من الاستجابة إلى الاستباق نقلة نوعية في فلسفة إدارة الأمن الوطني العراقي.

---

3 . انظر في، صفاء الكبيسي، تحصينات امنية واستخباراتية غير مسبوقة حول مراكز احتجاز متعقلي داعش في العراق، 2026, .https://www.alaraby.co.uk/politics 2

4 . باسم العوادي، نقل داعش الى العاق خطوة استباقية لحماية الامن القومي، وكالة انباء الشرق الاوسط 28\1\2026

ثالثاً: العبء الاستراتيجي – السلبيات والمخاطر التي لا ينبغي إغفالها

1. الكلفة الاقتصادية الباهظة: إدارة خمسة آلاف معتقل ضمن منظومة احتجاز صارمة تستلزم موارد بشرية ومادية ضخمة، بدءاً من بناء منشآت احتجاز ملائمة، مروراً بتوفير الكوادر الأمنية المتخصصة، وصولاً إلى تكاليف التشغيل اليومي. وفي ظل ضغوط الموازنة العراقية، يُشكّل هذا الملف عبئاً مالياً ممتداً يتطلب تخطيطاً دقيقاً مسبقاً. ومن الأهمية هنا استثمار التعاون مع دول المعتقلين للمساهمة في تمويل جزء من هذا العبء.
2. خطر التنظيم الداخلي: السجون، في كثير من الأحيان، ليست مجرد أماكن احتجاز، بل يمكن أن تتحول إلى مدارس لإعادة التنظيم والتجنيد. ويُثبت تاريخ تنظيم داعش أن سجن بوكا الأمريكي كان حاضنة لتأسيس قياداته الأولى. ولمواجهة هذا الخطر، يُفضّل توزيع المعتقلين على سجون متعددة موزعة جغرافياً في مختلف محافظات العراق، بدلاً من تركيزهم في موقع واحد. إدارة هذا الحجم من المعتقلين دون رقابة استخباراتية صارمة قد تتحول إلى بيئة لإعادة بناء التنظيم من الداخل. لذلك، يمكن إحاطة كل منشأة احتجاز بقطاعات عسكرية ذات جاهزية قتالية، تشكّل طوقاً أمنياً يمنع أي محاولة للفرار أو الاختراق،

ويحوّلها إلى مغامرة خطرة.[5]

3. التوظيف السياسي والعفو المحتمل: الملف الأكثر إثارةً للقلق هو احتمال توظيفه سياسياً في المستقبل، عبر الدعوة للعفو أو الإفراج المبكر تحت ذرائع مختلفة، كما حدث في مراحل سابقة. وهذا يستلزم حماية قانونية واضحة تُحصّن هذا الملف من أي استثمار انتخابي أو مساومة سياسية.
4. التسويف القضائي وخطر ورقة الضغط: غياب إجراءات قضائية سريعة ومنظّمة قد يحوّل هؤلاء السجناء إلى ورقة ضغط تُستخدم داخلياً وإقليمياً في أي لحظة. لذا، الإسراع في مسارات المحاكمة ليس ترفاً إجرائياً، بل ضرورة أمنية بامتياز.
5. الثغرة الإعلامية وغياب إدارة الخوف المجتمعي: تبرز هنا الإشكالية الأكثر إغفالاً في معظم القراءات الأمنية، وهي إخفاق الحكومة العراقية في التواصل المسؤول مع الرأي العام. فعند إعلان نقل المعتقلين، تركت الحكومة المبادرة الإعلامية للجانب الأمريكي، ولم تتبنَّ موقفاً رسمياً إلا بعد ساعات عبر بيان حكومي، مما أفسح المجال أمام موجة من الشائعات والخطابات الطائفية غير المنضبطة. والأخطر أن هذا النمط يُعيد درساً مؤلماً الخوف المجتمعي ليس

5 . انظر في، عمر ضبيان، ادارة الخوف والتواصل المسؤول في مواجهة التهديدات الارهابية على الحدود العراقية السورية، مقال راي، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 22\2\2026

مشكلة يجب إلغاؤها، بل طاقة يمكن توجيهها إيجابياً عبر خطاب حكومي منضبط يحوّل القلق إلى يقظة مجتمعية، بدلاً من أن يتحول إلى فوضى تخدم أهداف الإرهابيين أنفسهم.[6]

الخاتمة

يعكس هذا القرار نضجاً حقيقياً في العقل الاستراتيجي العراقي وقدرة على إدارة ملف سجناء تنظيم داعش والتحوط للمستقبل، مما يبرز إمكانات العقل الأمني العراقي وكفاءته الاستخبارية. لكنه في الوقت ذاته يمثل عبئاً استراتيجياً حقيقياً إذا أُسيء إدارته. محكّ النجاح الفعلي لهذا القرار لن يُقاس بلحظة النقل فقط، بل بما يلي ذلك من إجراءات: الإسراع في المسارات القضائية، تحصين الملف من أي توظيف سياسي، بناء منظومة احتجاز صارمة تمنع إعادة التنظيم الداخلي، وأخيراً وضع استراتيجية تواصل حكومي منضبطة تُدار عبرها مخاوف الرأي العام بشفافية ومسؤولية، بدلاً من صمت يُغذي الشائعات ويوسّع الشروخ المجتمعية. فالنجاح الأمني وحده لا يكفي، فالمعركة الحقيقية مزدوجة المسار: معركة في السجون لمنع إعادة بناء التنظيم، ومعركة في الفضاء العام لمنع استثماره سياسياً.

---

6 . انظر في، عمر ضبيان، ادارة الخوف والتواصل المسؤول في مواجهة التهديدات الارهابية على الحدود العراقية السورية، مقال راي، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 22\2\2026, ص 4ص5.

توصيات:

1. توزيع جغرافي واسع للمعتقلين: توزيع معتقلي تنظيم داعش على سجون متعددة في محافظات مختلفة، بعيداً عن التمركز في موقع واحد، لمنع إعادة التنظيم الداخلي وتقليل المخاطر الأمنية.
2. تشكيل دوائر قضائية متخصصة: إنشاء دوائر قضائية متخصصة تُسرع في الفصل بقضايا المعتقلين، وتُحصّن الملف من أي توظيف سياسي أو مساومة انتخابية مستقبلية، مع وضع سقف زمني واضح لإنجاز الإجراءات.
3. بناء قنوات تعاون أمني دولية: إقامة تعاون أمني منظّم مع دول آسيا الوسطى الإسلامية وغيرها من الدول التي قدّمت مقاتلين للتنظيم، لا سيما أن بعضهم لا يزال منخرطاً في صفوف الجيش السوري الجديد. ويشمل هذا التعاون تبادل المعلومات الاستخباراتية، وتسليم المواطنين، ومنع عودتهم إلى ساحات القتال.
4. إطلاق خطاب حكومي منضبط: اعتماد خطاب حكومي واضح لإدارة مخاوف الرأي العام بشفافية ومسؤولية، عبر متحدث رسمي مخصص لهذا الملف يُحدّث الجمهور بصورة دورية، ويسد الفراغ الذي تملؤه الشائعات والخطابات الطائفية.
5. المطالبة بدعم مالي دولي: طلب دعم مالي دولي لتغطية تكاليف الاحتجاز والمحاكمة، على غرار الآليات المعتمدة في اتفاقيات مكافحة الإرهاب الدولية.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org